



Die
Bundesregierung

الحكومة الاتحادية



Nachhaltigkeits-
strategie
für Deutschland

استراتيجية الاستدامة من أجل ألمانيا

10 أعوام من الاستدامة "صنع في ألمانيا" الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة



10 أعوام من الاستدامة "صنع في ألمانيا" Made in Germany الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة

تتطلب الاستدامة تحمل المسؤولية، وهذا اليوم كما من أجل الأجيال القادمة، وسواء على المستوى القومي أو الدولي. هذا ما تهدف إليه إستراتيجية الاستدامة القومية.

الفرصة لتحقيق تقدم هام. هذا وتسعى ألمانيا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق نتائج طموحة في المؤتمر.

20 عاما بعد ريو دي جانيرو

10 أعوام من الاستدامة
"صنع في ألمانيا" Made in Germany

كرست دول العالم قبل 20 عاما في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) في ريو دي جانيرو عام 1992 فكرة الاستدامة كهدف نموذجي عالمي.

يتعين على من يعلن الاستدامة هدفا نموذجيا دوليا أن يطبق ذلك في السياسة القومية أيضا. ألمانيا تتبع منذ عشرة أعوام استراتيجية قومية للاستدامة. قدمت هذه الاستراتيجية من قبل الحكومة الألمانية إلى مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في جوهانسبورغ 2002. وتم من خلال عرض ثلاثة تقارير شاملة تطوير الاستراتيجية وتعديلها بشكل متواصل استمر خلال تعديلين حكوميين، وتمثل آخر هذه التطورات في "تقرير التقدم" الذي أصدره مجلس الوزراء الاتحادي في فبراير (شباط) 2012، هذا يدل على التوافق السياسي الواسع والمتواصل في ألمانيا حيال أهمية الاستدامة.

منذ ذلك الحين تحققت تغيرات عديدة. فأصبح أكثر بديهيا أن تتم مراجعة التبعات طويلة الأمد للتصرف الذاتي. لكننا ما زلنا نواجه تحديات كبيرة. فمن المتوقع أن يبلغ تعداد سكان الأرض عام 2050 أكثر من تسعة مليارات نسمة لهم كلهم الحق في التنمية. كيف يسعنا تأمين مصادر الرزق لسكان العالم المتزايد عددهم على نحو سريع مع الحفاظ في أن واحد على أسس حياتنا على نحو دائم؟ ينبغي أن نعي الاستدامة هدفا نموذجيا نحتذي به على المستويات العالمية والقومية والمحلية. الهدف المنشود هو تكريس عالم يتلزم فيه الرخاء الاقتصادي للجميع مع التماسك الاجتماعي وحماية الأسس الطبيعية للحياة، أي عالم يلتزم بتحقيق العدالة بين الأجيال والتعايش السلمي للشعوب.

التفكير في المستقبل من اليوم بشكل متواصل ومن منظور عالمي هو محور تقرير التقدم الذي يعرض رسدا شاملا ملخصا حول كيفية انعكاس هذه المبادئ على كامل السياسة التي تمارسها الحكومة الألمانية.

يتيح مؤتمر الأمم المتحدة الذي سينعقد في يونيو (حزيران) 2012 في ريو دي جانيرو والذي يهدف إلى تعزيز الاستدامة

محتوى الإستراتيجية

منهج إداري من أجل التنمية المستدامة

يتألف منهج إدارة التنمية المستدامة من قواعد إدارية وأهداف ومؤشرات تشكل أساس الرصد المتواصل (أنظر الملحق).

قواعد الإدارة العشر تتألف من الهدف النموذجي ومتطلبات التنمية المستدامة. وتنص القاعدة الأساسية على "كون كل جيل ملزماً بالقيام بواجباته بنفسه، فلا يحق له أن يعهد أداءها إلى الأجيال المقبلة. كما ينبغي على كل جيل أن يتخذ إجراءات وقائية حيال الأعباء المستقبلية المتوقعة". هناك أيضاً قواعد للاستدامة تعتمد على طبيعة مجالات الأنشطة المختلفة بحسب نوعيتها.

المؤشرات الرئيسية لـ 21 مجالاً ترتبط بـ 38 هدفاً معظمها توجد معايير عديدة لتقييم نجاحها. هذه المؤشرات توضح الحاجة إلى التصرف كما أنها هامة بالنسبة لمراقبة معدل النجاح. وهناك رموز لتوضيح الوضع الراهن.

كجزء من عملية **الرصد المتواصل** تقدم تقارير دورية حول سير عملية التطبيق. وتنتشر **الهيئة الاتحادية للإحصاء** كل عامين تقريراً حول وضع مؤشرات الاستدامة. وتتم التحليلات في استقلالية وتحت مسؤولية المتخصصين.

يصدر كل أربعة أعوام تقرير بشأن الاستراتيجية نفسها يلحق به **تقرير التقدم** الذي يقيم وضع تطبيق الاستراتيجية ويحتوي على إجراءات لتحقيق الأهداف المعقودة ويواصل تطوير الاستراتيجية. في هذا السياق نتاح **مساهمة الرأي العام** على نحو شامل وفي وقت مبكر.

يقدم **مجلس التنمية المستدامة** المشورة للحكومة الألمانية في كل مسائل التنمية المستدامة. يبلغ عدد أعضائه 15 شخصاً يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات من قبل المستشار الألمانية. ووفقاً لخلفياتهم المهنية والشخصية يقومون بتمثيل الأبعاد الثلاثة للاستدامة. يتمتع المجلس بالاستقلالية المهنية وينشر مداخلات ومقترحات حول مواصلة تطوير الاستراتيجية. وفي الوقت ذاته فإن المجلس يعد طرفاً هاماً في سياق الحوار الاجتماعي.

تقوم **الهيئة الاستشارية البرلمانية للاستراتيجية المستدامة** والتابعة للبرلمان الاتحادي **بمرافقة** استراتيجية الحكومة الاتحادية القومية للاستدامة واستراتيجية الاستدامة التابعة للاتحاد الأوروبي وهذا من المنظور البرلماني وتقدم التوصيات بهذا الشأن.

مبدأ الاستدامة النموذجي

التنمية المستدامة ("الاستدامة") مبدأ نموذجي لسياسة الحكومة الألمانية. فاستراتيجية الاستدامة تشدد على ضرورة مراعاتها هدفاً ومعياراً للعمل الحكومي على المستويات القومية والأوروبية والدولية خلال القيام بإجراءات في كافة المجالات السياسية.

تعتمد الاستراتيجية على **الأسس الأربعة التالية**:
العدالة بين الأجيال والمستوى المعيشي والتماسك الاجتماعي والمسؤولية الدولية.

الاستدامة منهج شامل ومتكامل. إذ لا يمكن على الأمد الطويل إيجاد الحلول العملية للمشاكل القائمة والأهداف المتضاربة إلا عند اكتشاف عوامل التأثير المتبادل وشرحها علناً ومراعاتها.

مثلث أهداف الاستدامة



ينبغي التوفيق بين قدرة الأداء الاقتصادي وحماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية بحيث تكون **القرارات عملية بصورة دائمة وبمراعاة هذه العناصر الثلاثة** ومن منطلق عالمي. إن الحفاظ على قابلية الأرض للحياة يشكل الحد الأقصى. ويجدر النهوض بتحقيق الأهداف المختلفة في هذا الإطار لتصل إلى مستواها المثالي.

ومن أجل ربط الاستراتيجية **بالمعايير القانونية** تتم دراسة وضع الاستدامة. فقد نص برنامج عمل الوزارات الاتحادية الألمانية المشترك 2009 على اعتبار الاستدامة معيار مراقبة إلزامي **لتقدير التبعات** المترتبة على مقترحات الحكومة من قوانين وتنظيمات.

المؤسسات

يقرر **مجلس الوزراء الاتحادي** حول تعديل ومتابعة تطوير استراتيجية الاستدامة. وتتولى مهمة التحضير لذلك **لجنة وكلاء الوزارة المعنية بالتنمية المستدامة** والتي يرأسها رئيس ديوان المستشارية. تتابع اللجنة تطوير مضمون الاستراتيجية القومية للاستدامة وتراقب دورياً تطور مؤشرات الاستدامة. تشارك كافة الحقائق الوزارية في عمل اللجنة.

تقع **الاستراتيجية القومية للاستدامة** تحت اختصاص **ديوان المستشارية** نظراً لتنشعب المهام المتعلقة بها وأهمية الاستراتيجية المتميزة. فملف التنمية المستدامة يعهد في ألمانيا لكبار المسؤولين. أما صياغة الاستراتيجية وتطبيقها فيمتان بمشاركة كافة **الحقائب الوزارية**.

التحديات الراهنة

الاستدامة المالية للدولة

كان وما يزال الهدف المركزي للحكومة الألمانية توطيد أركان الميزانيات العامة. ومن خلال تعديل مادتي القانون الأساسي 109 و 115 تم وضع حدود جديدة للاستدانة على مستوى الاتحاد والولايات كما أبرم ميثاق قومي للاستقرار ملزم على المستوى القومي. تساهم القاعدة المعنية بالديون والموضوعة في القانون الأساسي على نحو كبير في ضمان قدرة الدولة على التصرف بصورة دائمة.

يتعين في الوقت ذاته تدعيم أسس اليورو على المستوى الأوروبي بصورة دائمة. لذلك اتخذت وما زالت تتخذ إجراءات عدة منذ 2010 لتحسين القيادة السياسية الاقتصادية وضمان استقرار ميزانيات الدول في أوروبا.

يعد التصرف المالي للدولة من مسائل الاستدامة ذات الأهمية الخاصة أنيا إذ أن العدالة بين الأجيال تتحقق على وجه خاص من خلال وجود ميزانية صلبة للدولة.

وقد أظهرت بوضوح التداعيات الهائلة للأزمة المالية والاقتصادية منذ 2008 مدى أهمية التصرف وفقا لنموذج الاستدامة في السياسة المالية أيضا.

إدارة مستدامة للاقتصاد

تعتمد الإدارة المستدامة للاقتصاد على التضافر بين الأطر الموضوعة من الدولة وأنشطة الشركات مع مشاركة المستهلكين. والجدير بالذكر أن عددا متزايدا من الناس يضعون لدى شرائهم لسلمة معايريرا ليست متعلقة فقط بالسعر والعلامة التجارية والجودة ولكن أيضا بمدى توفر عوامل حماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية في عملية الإنتاج والتصنيع. من خلال ذلك فإنهم يدعمون هذا النمط الإنتاجي ليس في بلادهم فقط بل على المستوى العالمي أيضا.

سوف تساهم الحكومة الألمانية مستقبلا أيضا في ترقية الإدارة المستدامة للاقتصاد على المستويين القومي والدولي. وهذا يشمل دعم وتعزيز برنامج "Corporate Social Responsibility" الذي يربط بين تصرف الشركة المبني على مسؤوليتها الذاتية وبين التحمل الاختياري للمسؤولية الاجتماعية على نحو يتخطى القواعد المفروضة قانونيا.

كما تسعى ألمانيا في إطار مجموعة الـ 20 (G 20) بشكل فعال إلى تحقيق الهدف المعلن في قمة سول 2010 والمتمثل في الوصول إلى النمو المنشود عالميا والمتسم بالصلادة والاستدامة والتوازن.

يواجه الاقتصاد اليوم أكثر من أي وقت مضى تحديات نابعة من زخم التيارات العالمية. من أمثلة ذلك تكاثر النزوح إلى المدن وزيادة الطلب على المواد الأولية والطاقة وتغير أنماط الاستهلاك والمعيشة وتغير المناخ والوضع الديموغرافي.

يتطلب الانتقال إلى إنتاج يندنى فيه استخدام الكربون ويزيد فيه الاستخدام الفعال للموارد استثمارات ضخمة. لكنه يوفر كذلك فرصا اقتصادية وأماكن عمل جديدة. ويشكل الاستخدام الفعال للمواد الأولية والمواد المساعدة أمرا لا غنى عنه للحفاظ على القدرات التنافسية والإنتاجية للشركات وضمان توفر المواد الأولية على المدى الطويل. ولذلك يخطط لجعل الاقتصاد الألماني من أكثر الاقتصادات القومية فعالية في استغلال الموارد الطبيعية.

إن الإدارة المستدامة للاقتصاد تعني التكيف مع تحديات العصر واستغلال الفرص الاقتصادية وتحمل المسؤولية في المستقبل من قبل الشركات والمنظمات. ومع مرور الوقت ازداد الأمر وضوحا، فالهيم الصحيح مع الاستدامة يجعل منها ميزة جوهرية في مجال المنافسة.

المناخ والطاقة

تسعى الحكومة الألمانية في إطار المفاوضات الدولية حول المناخ بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي إلى إبرام اتفاقية بشأن حماية المناخ تنسم بالطموح والشمولية وتكون ملزمة قانونيا وتصبح سارية المفعول لكل بلدان العالم في موعد أقصاه 2020.

يعد من أحد أكبر تحديات القرن الـ 21 الإمداد بالطاقة بشكل يعتمد عليه ويتمتع بالاقتصادية ويتمشى مع حماية البيئة.

أوضحت الحكومة الألمانية في عام 2010 ومن خلال الخطة المتعلقة بالطاقة التي وضعتها في هذا العام الطريق نحو عهد الطاقة المتجددة. وسوف يتم الإسراع بتطبيق الخطة الآن. فقد أقر كل من الحكومة الألمانية والبرلمان الاتحادي ومجلس الولايات في يونيو (حزيران) /يوليو (تموز) 2011 حزمة إجراءات شاملة.

وفي إطار قرارات المعنية بالإسراع بتطبيق خطة الطاقة شددت الحكومة الألمانية على هدفها بخفض الانبعاثات حتى 2020 بنسبة 40 % وحتى 2030 بنسبة 55 % وحتى 2040 بنسبة 70 % وحتى 2050 بنسبة 80-95 % مقارنة بعام 1990.

لا يمكن تفادي العواقب الوخيمة لتغير المناخ إلا عند جعل درجة حرارة سطح الأرض لا ترتفع مقارنة بما قبل العهد الصناعي إلا بمقدار درجتين مئويتين فقط. وقد التزمت ألمانيا في إطار بروتوكول كيوتو بخفض غازات الاحتباس الحراري في متوسط الأعوام 2008 حتى 2012 بمقدار 21 % مقارنة بعام 1990. وانخفضت الانبعاثات في عام 2010 في ألمانيا بمعدل 25 % تقريبا مقارنة بالعام الأول.

التزم الاتحاد الأوروبي في 2007/2008 بما يسمى بمبادرة "20-20-20". تقضي هذه المبادرة بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري حتى عام 2020 بنسبة 20% إن لم يكن 30% (راجع قرارات المجلس الأوروبي) ورفع نسبة استخدام الطاقات المتجددة في مجال استهلاك الطاقة إلى 20% وزيادة الاستغلال الفعال للطاقة بمقدار 20%. هذا وتوافق الحكومة الألمانية على رفع نسبة الهدف المعقود من قبل الاتحاد الأوروبي بشأن المناخ إلى 30% وهذا انطلاقا من الهدف القومي الموضوع والبالغ 40 % طالما لم يطلب من ألمانيا زيادة أخرى في خفض الانبعاثات وطالما ساهمت كل دول الاتحاد مساهمة عادلة في ذلك.

يتطلب التعزيز المتواصل للطاقت المتجددة تحسينا مستمرا للجمع بينها وبين مصادر الطاقة التقليدية. وهنا تلعب البنية التحتية للشبكات دورا أساسيا. ففي ألمانيا تعتبر أماكن إنتاج الكهرباء اليوم قريبة نسبيا من مراكز الاستهلاك. وسيزداد مستقبلا إنتاج الكهرباء في البحر والمناطق الساحلية بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك ستقوم الكثير من منشآت الإنتاج اللا مركزية بتغذية الشبكات بالكهرباء عبر الألواح الضوئية أو الكتل الحيوية على سبيل المثال. لهذا فإن وجود شبكة حديثة وفعالة هو عامل حاسم لتوفير الطاقة بمشاركة متزايدة للطاقت المتجددة.

يتمثل هدف الحكومة الألمانية في جعل ألمانيا أحد أكثر الاقتصادات القومية في العالم تقدما وفعالية في استخدام الطاقة وهذا مع الحفاظ على أسعار تنافسية للطاقة وعلى أمن الطاقة ومستوى معيشي مرتفع.

من الضروري في الطريق نحو مستقبل مستدام أن تتوفر روح الانفتاح والاستعداد للاستفادة من الاكتشافات الجديدة. وقد أظهرت لنا أحداث فوكوشيميا في مارس (آذار) 2011 بأنه لا يمكن احتواء المخاطر المرتبطة باستخدام الطاقة النووية بصورة كاملة حتى في بلد يملك درجة عالية من التقدم التكنولوجي. لهذا قررت الحكومة الألمانية الانسحاب تدريجيا من الطاقة النووية حتى 2022.

تشكل إعادة هيكلة الإمداد الطاقة تحديا كبيرا للشركات والمواطنات والمواطنين، فهي تتطلب استثمارات واسعة بما في ذلك في مجال البنية التحتية.

من الواضح أن إعادة هيكلة الإمداد بالطاقة في ألمانيا مهمة ستبقى مطروحة خلال العقود القادمة. وهي لن تتحقق إلا بوجود دعم مجتمعي واسع للإجراءات وما يقترن بها من متطلبات تتحملها كافة الأطراف المعنية.

ينبغي هنا بصورة خاصة النظر إلى الأمر بروح النظرة المستقبلية الإيجابية كفرص التكنولوجية والاقتصادية للقدرات التنافسية وحماية المناخ والأسس الطبيعية للحياة.

خطة الطاقة الموضوعية من الحكومة الألمانية : الأهداف ومناهج

تطوير الطاقات المتجددة لتصبح أحد الأعمدة الرئيسية للإمداد

خفض استهلاك الطاقة على المدى الطويل: تقرر خفض استهلاك

تقرر خفض استهلاك الكهرباء حتى 2050 بنسبة 25 % مقارنة

كما تقرر زيادة نسبة صيانة المباني من 1 % حاليا إلى 2 % في

كما تقرر خفض الاستهلاك النهائي للطاقة في قطاع المرور حتى

إن أسباب النجاح في توسيع قطاع الطاقة المتجددة في ألمانيا هي الشروط الأساسية المناسبة كذلك التي وفرتها مثلا تعريف إدخال الكهرباء وفقا لقانون الطاقة المتجددة EEG. فالضمانات الاستثمارية التي انبثقت عن هذه العوامل أفرزت نموا ديناميكيا في مجالات عديدة للطاقت المتجددة. فالطاقات المتجددة تتطور من خلال ذلك بحيث تصبح تدريجيا أحد الأعمدة الهامة للإمداد بالطاقة وحافزا على الابتكار والتوسع والتجديد في البنية التحتية لقطاع الطاقة (التخزين والشبكات الذكية ومحطات الكهرباء المرنة في الإنتاج والتكنولوجيات الجديدة) وأيضا على خلق فرص عمل جديدة.

يعد الاستخدام الفعال للطاقة مفتاحا هاما للوصول بطريق اقتصادي حكيم إلى نسبة عالية من الطاقات المتجددة ومن أجل تحقيق الأهداف المعقودة في خطة الطاقة.

ما زالت هناك في ألمانيا طاقت كامنة ضخمة لترشيد استهلاك الطاقة والكهرباء. ونحن نود الاستفادة منها على نحو أشمل في إطار الإمكانيات الاقتصادية والتقنية المتوفرة. وهنا تعول الحكومة الألمانية على روح المسؤولية الشخصية لدى الشركات والمواطنين بدلا من البيروقراطية.

السياسة المستدامة في مجال المياه

إن توفر المياه والحصول عليها بأسعار معقولة هما من المواضيع الهامة عالميا. وقد تسبب النمو السكاني وزيادة المساحات الزراعية وتكثيفها بالإضافة إلى التطور الاقتصادي في زيادة الأعباء على الموارد المائية بالمواد الغذائية والضارة وهذا على المستوى العالمي رغم حدوث تقدم كبير في بعض المناطق (أوروبا على سبيل المثال).

مياه الصرف الصحي بشكل كاف كلها من العوامل الرئيسية للفقر وسوء التغذية والمرض في مناطق عديدة من العالم.

كان هدف مؤتمر نيكسوس 2011 في مدينة بون الذي سبق مؤتمر الأمم المتحدة في ريو لتنسيق المسائل العالمية المستقبلية المتعلقة بضمنا الماء والطاقة والتغذية على نحو أفضل.

إن المياه النظيفة من الأسس المركزية للحياة وأحد أهم مواردنا الطبيعية.

يضمن التعامل مع المياه انطلاقا من فكرة الاستدامة الموارد المائية للأجيال القادمة ويحافظ على التوازن البيئي للمياه أو يعيده. فالسياسة المائية المستدامة هي مهمة متشعبة.

إضافة إلى ذلك يأتي عامل التبادل الدولي للسلع والخدمات الذي زاد من معدل استهلاك الموارد المائية.

إن إدارة الموارد المائية وتوفير الماء بما فيه في القطاع الصحي هما من محاور السياسة التنموية الألمانية. فندره سبل الحصول على مياه آمنة وقلّة المرافق الصحية بالإضافة إلى عدم معالجة

الاستدامة "كمحرك" للتقدم

يمكن أن تساهم الاستدامة على المستويات الإقليمية والقومية والدولية في توفير حياة كريمة للإنسان وفي الوقت ذاته في المحافظة على تراثنا الطبيعي المشترك بشكل دائم. وبذلك يمكن أن تصبح الاستدامة بمثابة محرك للتقدم الاجتماعي والسياسي.

لقد أصبحت الاستدامة من خلال الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة تشكل منذ 10 أعوام نموذجا تحتذي به سياسة الحكومة الألمانية. وقد أضحت شعار الاستدامة "صنع في ألمانيا" علامة متميزة للسياسة الألمانية.

لكن هذا لا يقتصر على الدولة والسياسة فحسب بل يتعين على كل فرد أن يسعى من أجل هذا الهدف.

يجب ان تستخدم التنمية المستدامة على نحو متزايد كمعيار للقرارات المتخذة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وأن يتم تبنيها كنموذج لشتى قطاعات الحياة.

لهذا فإن الحكومة الألمانية تعمل على تقوية فكرة الاستدامة على الصعيدين القومي والدولي على كل المستويات.

حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

أبريل (نيسان) 2012

للحصول على معلومات أوفر حول

الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ومحتوى تقرير التقدم 2012

راجع (بالألمانية والإنجليزية):

www.nationale-nachhaltigkeitsstrategie.de

الملحق قواعد الإدارة، مؤشرات وأهداف الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة

- القاعدة الأساسية -

1. كل جيل ملزم بالقيام واجباته بنفسه، فلا يحق له أن يعهد متخصصة دورا حاسما. أداءها إلى الأجيال المقبلة. كما ينبغي على كل جيل أن يتخذ إجراءات وقائية حيال الأعباء المستقبلية المتوقعة.
2. قواعد الاستدامة لمجالات التصرف المختلفة.
3. الموارد الطبيعية المتجددة (كالغاية والثروة السمكية) يحق استهلاكها فقط وفقا لقدرتها على التجديد الذاتي.
4. أما مكونات الطبيعة غير المتجددة كالمواد الأولية المعدنية أو مصادر الطاقة الأحفورية فلا يحق استخدامها على نحو دائم إلا بالقدر الذي تستبدل فيه بمواد أو بمصادر أخرى للطاقة.
5. لا يحق أن يكون انبعاث المواد على نحو دائم أكبر من قدرة أنظمة الطبيعة كالمناخ والغابات والمحيطات على التكيف.
6. ينبغي تفادي الأخطار والمخاطر الجسيمة على صحة الإنسان.
7. ينبغي تحقيق النجاح الاقتصادي والتوازن الإيكولوجي والاجتماعي لعملية التحول الهيكلي الناجم عن التطورات التقنية والمنافسة الدولية. لهذا الغرض يتعين تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بحيث يتواكب النمو الاقتصادي مع ارتفاع العمالة والتماسك الاجتماعي وحماية البيئة.
8. ينبغي فصل استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وخدمات النقل عن النمو الاقتصادي. في نفس الوقت من الضروري السعي إلى أكثر من مجرد تعويض ارتفاع الطلب على الطاقة والموارد وخدمات النقل وهذا عبر مكتسبات الاستخدام الفعال للطاقة. وفي هذا الإطار يلعب النهوض بالمعرفة عبر البحوث والتنمية بالإضافة إلى نشر المعلومات عبر إجراءات تعليمية
9. الزراعة المستدامة لا تنحصر في كونها منتجة وقادرة على التنافس، بل عليها أيضا التماشي مع حماية البيئة ومراعاة متطلبات تربية الحيوان بما يتفق ونوعها وحماية المستهلك بشكل وقائي لاسيما في مجال الصحة.
10. تتخذ الإجراءات التالية لتقوية التماسك الاجتماعي:
 - الوقاية من الفقر والتهميش الاجتماعي قدر الإمكان
 - منح كل الشرائح السكانية الفرصة للمساهمة في التنمية الاقتصادية
 - إتخاذ إجراءات التكيف الضرورية على التغير الديموغرافي في وقت مبكر في كل من مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع
 - إسهام الجميع في الأنشطة المجتمعية والسياسية.
11. يتعين صياغة الأطر الأساسية الدولية بشكل مشترك وبما يكفل للناس في كل دولة حياة كريمة وفقا لتصوراتهم وفي تناغم مع بيئتهم الإقليمية وبما يجعلهم قادرين على المساهمة في التنمية الاقتصادية. فالبيئة والتنمية تشكلان وحدة متكاملة. ومعيار التصرف العالمي المستدام هي الأهداف الإنمائية للألفية الموضوعية من الأمم المتحدة. ويجدر في منهاج متكامل ربط مكافحة الفقر والجوع بكل من:
 - احترام حقوق الإنسان
 - التنمية الاقتصادية
 - حماية البيئة
 - التصرف الحكومي المسؤول.

الرقم	مجالات المؤشرات معايير الاستدامة	المؤشرات	الأهداف
أولاً: العدالة بين الأجيال			
أ1	الحرص في استخدام الموارد الطبيعية ترشيد استخدام الموارد الطبيعية واستغلالها بفعالية	إنتاجية الطاقة	المضاعفة (1990 حتى 2020)
أب		استهلاك الطاقة الأولي	خفض بنسبة 20 % حتى 2020 و50 % حتى 2050 مقارنة كلها بعام 2008
ج1		إنتاجية المواد الأولية	المضاعفة من 1994 حتى 2020
2	حماية المناخ خفض غازات الاحتباس الحراري	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	خفض بنسبة 21% حتى 2008 / 2012 و40% حتى 2020 و80-95% حتى 2050 مقارنة كلها بعام 1990
أ3	الطاقات المتجددة تعزيز الإمداد بالطاقة ذي الفرص المستقبلية	نسبة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي	ارتفاع إلى 18% حتى 2020 و60 % حتى 2050
ب3		نسبة الكهرباء المكتسبة من الطاقة المتجددة في استهلاك الكهرباء	ارتفاع إلى 12,5% حتى 2010 وعلى الأقل 35 % حتى 2020 وعلى الأقل 80 % حتى 2050
4	استهلاك المساحات استخدام مستدام لمساحات التعمير	زيادة المساحة السكنية ومساحة المرور	خفض النمو اليومي إلى 30 هكتار حتى 2020
5	التنوع البيولوجي الحفاظ على التنوع وحماية المجال الحيوي	التنوع البيولوجي وجودة الطبيعة	ارتفاع إلى قيمة 100 على المؤشر حتى عام 2015
أ6	الديون العامة للدولة تثبيت دعائم الميزانية العامة وتكريس العدالة بين الأجيال	العجز في الميزانية	العجز السنوي في ميزانية الدولة أقل من 3% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي
ب6		العجز الهيكلي	ميزانية دولة متوازنة هيكلية وحجم العجز الهيكلي لكامل الدولة لا يتعدى 0,5 % من مجموع الناتج المحلي الإجمالي
ج6		نسبة الديون	نسبة الديون لا تتعدى 60 % من مجموع الناتج المحلي الإجمالي
7	التخطيط الاقتصادي للمستقبل خلق شروط استثمارية جيدة والحفاظ على الرخاء بصورة دائمة	نسبة الاستثمارات الثابتة الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي	رفع النسبة
8	الابتكار تخطيط المستقبل بحلول جديدة	الانفاق الخاص والعام في مجالي الأبحاث والتنمية	زيادة إلى 3% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي حتى 2020
أ9	التعليم تحسين التعليم والتأهيل بصورة متواصلة	أشخاص تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 دون إختتام الدراسة	خفض النسبة إلى أقل من 10% حتى 2020
ب9		أشخاص تتراوح أعمارهم بين 30 و 34 عاما حازون على شهادات جامعية أو غير جامعية متعدية للثانوية	زيادة النسبة إلى 42% حتى 2020
ج9		نسبة الملحقين الجدد في الجامعات	زيادة النسبة إلى 40% حتى 2010 ومواصلة الزيادة ثم تثبيتها على مستوى عال

ثانيا: جودة الحياة		
10	قدرة الأداء الاقتصادية رفع الأداء الاقتصادي بالتوافق مع حماية البيئة والمجتمع	الناتج المحلي الإجمالي للفرد النمو الاقتصادي
11 أ	القدرة على التنقل ضمان القدرة على التنقل - الحفاظ على البيئة	كثافة نقل السلع
11 ب		كثافة نقل الأشخاص
11 ج		نسبة النقل بالسكك الحديدية من مجموع نقل السلع
11 د		نسبة النقل بالسفن من مجموع نقل السلع
12 أ	إدارة الأراضي الزراعية جعل الإنتاج الزراعي يتمشى مع متطلبات البيئة	فائض النيتروجين
12 ب		زراعة إيكولوجية
13	جودة الهواء الحفاظ على البيئة الصحية	نسبة التلوث في الهواء
14 أ	الصحة والتغذية التمتع بالصحة حياة أطول	الوفاة المبكرة (نسبة الوفيات لكل 100000 فرد تقل أعمارهم عن 65 عاما) من الرجال
14 ب		(نسبة الوفيات لكل 100000 فرد تقل أعمارهن عن 65 عاما) من النساء
14 ج		نسبة المدخنين من الشباب (12 إلى 17 عاما)
14 د		نسبة المدخنين من البالغين (أكبر من 15 عاما)
14 هـ		نسبة الأشخاص المصابين بأمراض السمنة (البالغين، أكبر من 18 عاما)
15	معدلات الجريمة متابعة تحسين معدل الأمن الشخصي	الجنح

ثالثا: التماسك الاجتماعي		
16 أ	العمالة تحسين معدلات العمالة	معدل العاملين الإجمالي (15- 64 عاما) رفع النسبة إلى 73% حتى 2010 و 75 % حتى 2020
16 ب		معدل العاملين الأكبر سنا (55- 64 عاما) رفع النسبة إلى 55% حتى 2010 و 60 % حتى 2020
17 أ	الفرص المستقبلية للأسر تحسين إمكانيات التوفيق بين الأسرة والوظيفة	رعاية الأطفال طيلة النهار (حتى سن العامين) رفع النسبة إلى 30% حتى 2010 و 35 % حتى 2020
17 ب		رعاية الأطفال طيلة النهار (3- 5 أعوام) رفع النسبة إلى 30% حتى 2010 و 60% حتى 2020
18	المساواة دعم المساواة داخل المجتمع	الفارق في الراتب بين المرأة والرجل خفض الفارق إلى 15% حتى 2010 و 10% حتى 2020
19	الاندماج الاندماج بدلا من التهميش	خريجو المدارس من الأجانب بشهادات التخرج من المدرسة رفع نسبة الأجانب الحاصلين على الأقل على شهادة اختتام "المدرسة الأساسية" وتقريب ذلك من نسبة الخريجين الألمان 2020
رابعا: المسؤولية الدولية		
20	التعاون الإنمائي دعم التنمية المستدامة	نسبة إنفاق الحكومة على التنمية من الناتج المحلي الإجمالي رفع النسبة إلى 0,51 % حتى 2010 و 0,7 % حتى 2015
21	فتح الأسواق تحسين الفرص التجارية للدول النامية	السلع التي تستوردها ألمانيا من دول نامية مواصلة الزيادة

الناشر

دائرة الصحافة والإعلام
للحكومة الألمانية
1044 برلين

للحصول على معلومات إضافية:

www.nationale-nachhaltigkeitsstrategie.de
www.bundesregierung.de

تاريخ النشر: أبريل/نيسان 2012
مصدر الصور

الصورة ص 2 مستوحاة من: SRU, KzU Nr. 9, 2011/Abb. 2

الطباعة : دائرة الصحافة والإعلام للحكومة الألمانية

هذه النشرة جزء من الأنشطة الإعلامية للحكومة الألمانية. وهي لا تباع بل توزع مجاناً.